

حكم استبدادي في السعودية وتقييد شامل للحقوق السياسية



أبرزت منظمة فريدم هاوس الدولية غير الحكومية واقع الحكم الاستبدادي في السعودية في ظل التقييد الشامل للحقوق السياسية والحريات المدنية.

وصف التقرير السنوي لعام 2022 لمنظمة حقوق الإنسان، ومقرها واشنطن، السعودية بأنها دولة غير حرة ومنحتها 7 نقاط فقط من أصل 100، توزعت بواقع نقطة واحدة للحريات السياسية و6 نقاط فقط للحريات المدنية.

وجاء في تقرير المنظمة أن "الملكية المطلقة في السعودية تقيد جميع الحقوق السياسية والحريات المدنية تقريدياً، ولم يتم انتخاب أي مسؤول على المستوى الوطني".

يعتمد النظام السعودي على رقابة واسعة، وتجريم المعارضة، ومناشدة الطائفية والعرقية، والإنفاق العام المدعوم بعائدات النفط للحفاظ على السلطة.

تواجه النساء والأقليات الدينية تمييزاً واسعاً في القانون والممارسة. غالباً ما تكون ظروف العمل للقوى العاملة الوافدة الكبيرة استغلالية.

الأحزاب السياسية محظورة ، والمعارضة السياسية مجرّمة فعلياً. تم القبض على بعض أبرز منظمات ونشطاء الحقوق السياسية في البلاد ، بما في ذلك الأعضاء المؤسسون لجمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية المحظورة (حسم) ، والحكم عليهم بالسجن في السنوات الأخيرة.

ولا يزال العديد من النشطاء السياسيين يقضون أحكاماً طويلة بالسجن. تأسس حزب سياسي جديد ، هو حزب التجمع الوطني، من قبل سعوديين في المنفى يعيشون في الخارج.

ولم تعط القيادة الحالية في السعودية أي مؤشر على أنها تخطط للسماح بإجراء انتخابات تنافسية لشغل مناصب في السلطة التنفيذية أو التشريعية في المستقبل. حركات المعارضة محظورة ، والحكومة غير متسامحة بشكل متزايد حتى مع المنتقدين المعتدلين.

المجموعات والأفراد الآخرون الذين ينتقدون النظام أو يدعون إلى الإصلاح السياسي – سواء أكانوا سنة أو شيعية ، أو إسلاميين أو علمانيين – يتعرضون للاعتقال التعسفي.

اعتُقل رجال دين إصلاحيون بارزون سلمان العودة وعضو القرني وعلي العمري في عام 2017 كجزء من حملة قمع ضد أولئك الذين انتقدوا حملة الحكومة لعزل قطر بسبب علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين وإيران.

واجه الثلاثة خطراً بعقوبات الإعدام في تهمة الإرهاب ، لكن قضايهم تعطلت بسبب التأخيرات التعسفية – حيث توقفت محاكمة العمري عدة مرات بحلول يونيو / حزيران 2020 – وظلوا رهن الاحتجاز حتى نهاية العام.

على الرغم من تقليص الحقوق السياسية لجميع المواطنين السعوديين ، إلا أن النساء والأقليات الدينية والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية يواجهون عقبات إضافية أمام المشاركة نظراً لقوانين المملكة وأعرافها الصارمة بشأن الأمور بما في ذلك الفصل بين الجنسين والنشاط الجنسي ، وعدم تسامحها مع الجماعات الدينية التي تنحرف عن الوهابية ، تفسير محافظ للغاية وحرفي للإسلام السني.

يتم استبعاد أعضاء الأقليات الدينية والنساء إلى حد كبير من المناصب القيادية ، على الرغم من أن بعض النساء شغلن مناصب بارزة. وعينت امرأة نائبة لوزير التربية والتعليم في 2009 ، وأخرى نائبة لوزير العمل في 2018.

لا يتمتع غير المواطنين ، الذين يشكلون ما يقرب من ثلث السكان في السعودية ، بحقوق سياسية ، ولا يمكن نقل الجنسية مباشرة إلا عن طريق الأب المواطن الذي تعترف الدولة بزواجه.

يظل الفساد مشكلة كبيرة. على الرغم من أن الحكومة تدر عائدات ضخمة من بيع النفط ، والتي تعيد توزيعها من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والمحسوبة ، إلا أنه لا يُعرف سوى القليل عن محاسبة الدولة أو الطرق المختلفة التي تصبح فيها الثروة العامة مصدرًا للامتياز الخاص للعائلة المالكة وأفرادها. العملاء.

اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمكافحة الفساد واستعادة الأصول المختلسة ، لكن أساليبها الغامضة أثارت مخاوف جدية بشأن التنسييس والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة.

يرأس ابن سلمان لجنة مكافحة الفساد ، التي أمرت في عام 2017 باحتجاز أكثر من 300 شخص ، تم إجبار العديد منهم على تسليم أصول بمليارات الدولارات إلى الدولة.

استهدفت حملة بن سلمان خصومه المحتملين داخل العائلة المالكة ، مما دفع المراقبين إلى الإشارة إلى أن هذه الحملات القمعية تهدف إلى تعزيز سيطرته السياسية والاقتصادية.